2009
SHADWICK
SHADWICK
HOLDING PLC
EST. 2009
PRESENTS
PROJECT
LEPTIS
2050
LIBYA NATIONAL STRATEGIC
TRANSFORMATION PROGRAM
LEGACY · TRANSFORMATION · PROSPERITY
PREPARED BY
ENG. SHADY ABO ELFETOUH
CHAIRMAN & GROUP CHIEF EXECUTIVE OFFICER
SHADWICK HOLDING PLC

CONFIDENTIALITY DISCLAIMER

Copyright © 2009, SHADWICK HOLDING PLC, UK. Publishers Published by SHADWICK.
All rights reserved.

No part of this file may be reproduced in any form, by photostat, microfilm, xerography, or any other means, or incorporated into any information retrieval system, electronic or mechanical, without the written permission of SHADWICK HOLDING PLC.

The information contained in this file and any attachments is confidential and may be legally privileged. It is intended solely for the addressee(s) and access to this file by anyone else is unauthorized. If you have received this file in error, please notify the sender immediately and delete the file from your system. Any unauthorized dissemination, distribution, or copying of this email is strictly prohibited.`

All Inquiries Should be to:

E-mail shady@shadwick.co.uk
Phone +201122446622
+447412845561
Website www.shadwick.co.uk

SHADWICK HOLDING PLC Is a Public limited company, Registrar of Companies for England & Wales under number: 16790311.
71-75 Shelton St., Covent Garden, WC2H9JQ, London. UK

SHADY ABO EL-FETOH

Chairman & Group Chief Executive Officer

SHADWICK HOLDING PLC

CONSTRUCTING THE IMPOSSIBLE

CHAIRMAN'S MESSAGE

CONSTRUCTING THE IMPOSSIBLE

ENDURING INSTITUTIONS ARE NOT BUILT BY REACTING TO EVENTS; THEY ARE BUILT BY ANTICIPATING THEM

LIBYA

stands at a defining moment in its history. With its strategic location, natural resources, and human potential, the country possesses the foundations required to become a leading regional hub for trade, energy, investment, and innovation.

Project LEPTIS 2050 presents a long-term strategic vision for unlocking these opportunities through institutional development, economic diversification, infrastructure modernization, and sustainable growth.

This document is not intended to predict the future, but to contribute to shaping it by presenting ideas, opportunities, and practical pathways that support a more resilient, competitive, and prosperous Libya.

At SHADWICK HOLDING PLC, we believe that meaningful transformation begins with vision, discipline, and the courage to pursue ambitious goals.

SHADY ABO EL-FETOH

Chairman & Group Chief Executive Officer

Shadwick Holding PLC

CORPORATE GOVERNANCE & REGULATORY STANDING

Shadwick Holding PLC operates under recognized corporate governance, regulatory and reporting frameworks within the United Kingdom.

OPBAS
OFFICE FOR PROFESSIONAL BODY AML SUPERVISION FINANCIAL CONDUCT AUTHORITY

FCA FINANCIAL CONDUCT AUTHORITY

HM Revenue & Customs

London Stock Exchange Group

Companies House

Information Commissioner's Office iCO

UNITED KINGDOM HEADQUARTERS

71-75 Shelton Street

Covent Garden

London

Companies House Registration: 16790311

الفهرس

الفصل	العنوان	الصفحة
مقدمة		٨
الأول	**ليبيا بين إرث الحضارة وفرص المستقبل** ١. لماذا ليبيا؟ ٢. لماذا الآن؟ ٣. لماذا ٢٠٥٠؟ ٤. من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة. ٥. لبدة الكبرى: من رمز التاريخ إلى نموذج المستقبل. ٦. مشروع وطن... لا مشروع حكومة.	٩
الثاني	**التشخيص الاستراتيجي للدولة الليبية** ١. الوضع الاستراتيجي الراهن. ٢. تحليل SWOT. ٣. تحليل PESTEL. ٤. التحديات الوطنية الكبرى. ٥. الفرص الاستراتيجية الكبرى. ٦. ليبيا في قلب ثلاث دوائر استراتيجية. ٧. الخلاصة الاستراتيجية.	١٢
الثالث	**العقوبات الدولية وإعادة توحيد الدولة الليبية** ١. خريطة العقوبات الحالية ٢. أثر العقوبات على الاقتصاد والاستثمار ٣. الأصول السيادية الليبية والأموال المجمدة ٤. الحظر العسكري وإعادة بناء المؤسسات الأمنية ٥. إعادة توحيد مؤسسات الدولة ٦. خارطة طريق استعادة السيادة الاقتصادية ٧. من دولة مقيدة إلى دولة موحدة ذات سيادة	١٥

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفهرس

الفصل	العنوان	الصفحة
الرابع	**الأمن القومي والسيادة الوطنية** ١. الأهداف الاستراتيجية الكبرى . ٢. القوات المسلحة الليبية ٢٠٥٠ . ٣. الاستخبارات والأمن الاستراتيجي . ٤. أمن الحدود والأمن السيبراني . ٥. الأمن الاقتصادي وحماية الأصول السيادية . ٦. منظومة السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الليبية	١٨
الخامس	**رؤية ليبيا (٢٠٥٠) والركائز الاستراتيجية للتحول الوطني.** ١. الرؤية الوطنية . ٢. الأهداف الاستراتيجية الكبرى . ٣. الركائز السبع للتحول . ٤. مؤشرات النجاح المستهدفة.	٢٦
السادس	**المشاريع التحولية الكبرى** ١. التجارة واللوجستيات ٢. الطاقة والهيدروجين الأخضر ٣. التحول الرقمي ٤. الأمن الغذائي والمائي ٥. السياحة والحكومة الذكية	٣٠
السابع	**نموذج التمويل والاستثمار الوطني** 1. دور كلا من (LAIP) و (LIA). ٢. الشراكات الاستثمارية ٣. مصادر التمويل ٤. الاستثمارات المستهدفة	٣٤
الثامن	**خارطة الطريق التنفيذية ٢٠٢٥–٢٠٥٠** ١. مراحل التنفيذ ٢. مؤشرات الأداء ٣. إدارة المخاطر ٤. الكلمة الختامية	٣٨

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

مقدمة

مشروع لبدة ٢٠٥٠

تواجه ليبيا في المرحلة الراهنة تحدياً تاريخياً يتمثل في الانتقال من حالة إدارة الأزمات إلى بناء مشروع وطني طويل المدى قادر على تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة وتعزيز مكانة الدولة إقليمياً ودولياً. فعلى الرغم مما تمتلكه البلاد من موارد طبيعية هائلة وموقع جغرافي استثنائي وثقل حضاري ممتد عبر التاريخ، فإن الاستفادة الكاملة من هذه المقومات ما زالت تتطلب رؤية استراتيجية شاملة تتجاوز الحلول المؤقتة وتؤسس لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.

ينطلق مشروع (LEPTIS ٢٠٥٠) من قناعة راسخة بأن ليبيا تمتلك كافة المقومات التي تؤهلها للتحول إلى مركز إقليمي مؤثر في مجالات التجارة والطاقة والاستثمار والخدمات اللوجستية والاقتصاد الرقمي، وأن تحقيق هذا الهدف يتطلب تكامل الجهود الوطنية ضمن إطار مؤسسي واضح قائم على التخطيط طويل الأجل والحوكمة الرشيدة والاستثمار في الإنسان والبنية التحتية والمعرفة.

لا يقدم هذا التقرير رؤية نظرية فحسب، بل يطرح إطاراً عملياً للتحول الوطني يعتمد على دراسة الواقع الليبي وتحديد نقاط القوة والتحديات والفرص المتاحة، مع وضع مسارات تنفيذية ومشروعات استراتيجية ومؤشرات أداء قابلة للقياس حتى عام ٢٠٥٠.

كما يتناول متطلبات تعزيز الأمن القومي وتطوير مؤسسات الدولة وتحفيز الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتحقيق التكامل بين مختلف الأقاليم الليبية بما يدعم وحدة الدولة واستقرارها.

ويهدف هذا المشروع إلى المساهمة في صياغة تصور وطني متكامل لمستقبل ليبيا، يقوم على استثمار المزايا التنافسية للدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الإقليمية والدولية، وتحويل الموقع الجغرافي الفريد لليبيا إلى منصة استراتيجية تربط أفريقيا بالعالم العربي وأوروبا.

إن نجاح أي رؤية وطنية لا يعتمد على الموارد وحدها، بل على وضوح الأهداف واستمرارية المؤسسات وقدرتها على التنفيذ والتطوير والتكيف مع المتغيرات. ومن هذا المنطلق، يمثل مشروع (LEPTIS ٢٠٥٠) دعوة لبناء مستقبل ليبي أكثر استقراراً وتنافسية وازدهاراً، يرتكز على التنمية المستدامة والسيادة الوطنية وتمكين الأجيال القادمة من قيادة مرحلة جديدة من النمو والتقدم.

**نحو ليبيا موحدة، مستقرة، مزدهرة، وقادرة على استعادة دورها الطبيعي كمحور استراتيجي في محيطها الإقليمي والدولي.

هذه الدراسة ليست مشروعاً للأحلام، ولا محاولة لرسم مستقبل افتراضي بعيد المنال، بل هي تصور استراتيجي قائم على الواقع والإمكانات المتاحة، ويستند إلى مشروعات قابلة للتنفيذ وآليات واضحة للتحول والتنمية. وما يرد فيها لا يمثل طموحات نظرية فحسب، بل فرصاً حقيقية يمكن تحويلها إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع من خلال التخطيط الجيد والإدارة الفعالة والتنفيذ المنضبط.

PROJECT LEPTIS 2050 Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الأول

ليبيا بين إرث الحضارة وفرص المستقبل

لماذا ليبيا؟ ولماذا الآن؟ ولماذا ٢٠٥٠؟

تمر الأمم في تاريخها بلحظات فارقة تشكل نقطة تحول بين الماضي والمستقبل، وتعيد رسم مسارها لعقود طويلة قادمة. وتأتي هذه اللحظات عندما تتلاقى عناصر الجغرافيا والموارد والإرادة السياسية والفرص الاقتصادية في وقت واحد، لتصنع فرصة تاريخية لا تتكرر إلا نادراً.

واليوم تقف ليبيا أمام واحدة من أهم هذه اللحظات.

فليبيا ليست دولة عادية في موقعها أو مواردها أو مكانتها الجيوسياسية، بل تمثل نقطة التقاء ثلاث دوائر استراتيجية كبرى: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة المتوسطية، وهو ما يمنحها موقعاً فريداً يجعلها مؤهلة للقيام بدور محوري في حركة التجارة والطاقة والاستثمار بين القارات.

ويمتد الساحل الليبي لأكثر من ألفي كيلومتر على البحر المتوسط، بينما تتصل حدودها الجنوبية بعمق القارة الأفريقية، الأمر الذي يجعلها جسراً طبيعياً يربط بين الأسواق الأوروبية والأسواق الأفريقية الناشئة.

إلى جانب ذلك، تمتلك ليبيا احتياطيات ضخمة من النفط والغاز، وصندوقاً سيادياً يعد من أكبر الصناديق في المنطقة، ومساحات شاسعة قابلة للتنمية، إضافة إلى ثروة بشرية شابة قادرة على قيادة عملية التحول الوطني خلال العقود القادمة.

إلا أن امتلاك المقومات وحده لا يكفي.

فالتاريخ يعلمنا أن الثروات الطبيعية لا تصنع التقدم بمفردها، وأن الموقع الاستراتيجي لا يتحول إلى قوة حقيقية إلا إذا صاحبه مشروع وطني واضح، ومؤسسات قادرة على التنفيذ، ورؤية تمتد إلى المستقبل.

ومن هنا تنبع أهمية هذا المشروع.

عالم جديد يتشكل

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة وغير مسبوقة.

فموازين القوى الاقتصادية تتغير، والتكنولوجيا تعيد تشكيل الاقتصادات، وسلاسل الإمداد العالمية تبحث عن مسارات جديدة، بينما تتحول أفريقيا إلى واحدة من أسرع مناطق العالم نمواً خلال العقود المقبلة.

وفي الوقت ذاته تتجه الدول الكبرى إلى الاستثمار في الموانئ والممرات التجارية والبنية التحتية والاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة باعتبارها ركائز القوة المستقبلية.

وفي ظل هذه التحولات، تملك ليبيا فرصة تاريخية لتصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والطاقة والخدمات اللوجستية والاستثمار بين أفريقيا وأوروبا.

لكن هذه الفرصة لن تبقى متاحة إلى الأبد.

فالدول التي تستعد مبكراً هي التي تقود المستقبل، أما الدول التي تتأخر في اتخاذ القرار فتجد نفسها خارج معادلات التأثير والنمو.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الأول — ليبيا بين إرث الحضارة وفرص المستقبل

لماذا ٢٠٥٠؟

لأن بناء الدول لا يتحقق في سنوات قليلة فالمشروعات الكبرى تحتاج إلى عقود وتطوير التعليم يحتاج إلى أجيال وبناء الاقتصاد المتنوع يحتاج إلى استثمارات طويلة المدى.
أما التحول الوطني الشامل فيحتاج إلى رؤية مستقرة تتجاوز الحكومات والبرامج قصيرة الأجل.
لذلك يمثل عام ٢٠٥٠ أفقاً زمنياً مناسباً لوضع مشروع وطني قادر على إعادة تشكيل الاقتصاد الليبي، وتعزيز مكانة الدولة، ورفع مستوى معيشة المواطن، وبناء أجيال جديدة قادرة على المنافسة في عالم المستقبل.

من الدولة الريعية إلى الدولة المنتجة

اعتمد الاقتصاد الليبي لعقود طويلة على قطاع النفط والغاز بوصفه المصدر الرئيسي للإيرادات العامة والدخل القومي. وقد أسهمت هذه الموارد في توفير إمكانات مالية كبيرة للدولة، إلا أن التجارب الاقتصادية العالمية أثبتت أن الاعتماد على مصدر واحد للدخل يضع الاقتصادات الوطنية أمام تحديات مستمرة ترتبط بتقلبات الأسواق العالمية وأسعار الطاقة والتحولات الاقتصادية الدولية.
ورغم ما تمتلكه ليبيا من احتياطيات ضخمة تجعلها واحدة من أهم الدول المنتجة للطاقة في أفريقيا والمنطقة العربية، فإن متطلبات المستقبل تفرض بناء نموذج اقتصادي أكثر تنوعاً وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية.
إن الهدف من التحول الاقتصادي ليس التخلي عن قطاع النفط والغاز، بل تعظيم الاستفادة منه وتوظيف عوائده في بناء قطاعات إنتاجية جديدة قادرة على خلق فرص العمل وتحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للدولة.
ومن هذا المنطلق، يسعى **مشروع لبدة ٢٠٥٠** إلى تأسيس اقتصاد وطني متنوع يرتكز على مجموعة من القطاعات الاستراتيجية الواعدة، تشمل:

- **التجارة والخدمات اللوجستية**

استثمار الموقع الجغرافي الفريد لليبيا كمركز يربط بين أفريقيا وأوروبا والبحر المتوسط، وتحويل الموانئ والمناطق الحرة وشبكات النقل إلى محركات رئيسية للنمو الاقتصادي.

- **الصناعة والتحويل**

تطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة المرتبطة بالطاقة والمواد الخام والمنتجات الزراعية، بما يسهم في زيادة الصادرات وتعزيز الإنتاج المحلي.

- **الاقتصاد الرقمي**

بناء بنية تحتية رقمية متقدمة تدعم الابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا المالية والخدمات الذكية، وتؤهل ليبيا للمشاركة في اقتصاد المعرفة العالمي.

- **الطاقة المتجددة**

استغلال الإمكانات الطبيعية الهائلة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح لإنتاج الطاقة النظيفة وتحويل ليبيا إلى مركز إقليمي للطاقة المستقبلية.

- **الزراعة والأمن الغذائي**

تعزيز الإنتاج الزراعي والاستثمار في التقنيات الحديثة لإدارة المياه وتحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي والاستدامة.

الفصل الأول — ليبيا بين إرث الحضارة وفرص المستقبل

- **السياحة والثقافة**

إعادة إحياء المواقع التاريخية والتراثية والسياحية التي تزخر بها ليبيا وتحويلها إلى مورد اقتصادي مهم يدعم التنمية المحلية ويعزز صورة الدولة دولياً.

- **الابتكار وريادة الأعمال**

بناء بيئة داعمة للمشروعات الناشئة والاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصاد المستقبل.

إن نجاح هذا التحول سيؤدي إلى بناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات العالمية، ويضمن استدامة النمو ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الازدهار للأجيال القادمة.

فالثروة الحقيقية للأمم لا تقاس فقط بما تملكه من موارد طبيعية، بل بقدرتها على تحويل تلك الموارد إلى قيمة اقتصادية مستدامة وفرص تنموية دائمة.

لبدة الكبرى... من رمز التاريخ إلى نموذج المستقبل

عندما اختير **اسم «مشروع لبدة ٢٠٥٠»** ليكون عنوانًا لهذه الرؤية الوطنية، لم يكن الاختيار مرتبطًا بموقع أثري أو حقبة تاريخية فحسب، بل كان تعبيرًا عن فلسفة كاملة تستلهم من التاريخ عناصر القوة وتعيد توظيفها في صناعة المستقبل.

لقد كانت لبدة نموذجًا حيًا لكيفية تحويل الموقع الجغرافي إلى قوة اقتصادية، وكيف يمكن للإدارة والتنظيم والتجارة والبنية التحتية أن تصنع ازدهارًا يستمر لقرون. واليوم، وبعد آلاف السنين، ما تزال آثارها شاهدة على ما يمكن أن تحققه الرؤية الواضحة عندما تتكامل مع الإمكانات والموارد والإرادة.

ويمثل المشروع دعوة للانتقال من التفكير في الثروة بوصفها موارد طبيعية فقط، إلى النظر إليها باعتبارها قدرة على خلق القيمة، وتحويل الموقع الجغرافي إلى ميزة تنافسية، وتحويل رأس المال إلى استثمارات منتجة، وتحويل المعرفة إلى قوة اقتصادية مستدامة.

فمشروع لبدة ٢٠٥٠ لا يسعى إلى بناء دولة أكثر ثراءً فحسب، بل إلى بناء دولة أكثر قدرة وتأثيراً واستدامة؛ دولة تستعيد مكانتها الطبيعية كمحور يربط بين أفريقيا وأوروبا والعالم العربي، وكمنصة إقليمية للاستثمار والتجارة والطاقة والابتكار.

مشروع وطن... لا مشروع حكومة

إن **«مشروع لبدة ٢٠٥٠»** ليس برنامجاً حكومياً مؤقتاً، ولا خطة تنموية قصيرة الأجل، بل هو إطار وطني شامل يهدف إلى توحيد جهود الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات السيادية والمجتمع المدني حول رؤية مشتركة لمستقبل ليبيا.

إنه مشروع لبناء اقتصاد قوي.

ومجتمع مزدهر.

ودولة حديثة.

ومكانة إقليمية ودولية تليق بتاريخ ليبيا وإمكاناتها.

فالمستقبل لا يُنتظر.

بل يُصنع.

وليبيا تملك اليوم كل المقومات اللازمة لصناعته.

Libya National Strategic Transformation Program PROJECT LEPTIS 2050

الفصل الثاني

التشخيص الاستراتيجي للدولة الليبية

قبل رسم ملامح المستقبل، يصبح من الضروري فهم الواقع الحالي بكل أبعاده وتحدياته وفرصه. فنجاح أي مشروع وطني للتحول الاستراتيجي يعتمد على دقة تشخيص الوضع الراهن بقدر اعتماده على طموح الرؤية المستقبلية.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم قراءة استراتيجية مختصرة للواقع الليبي من منظور اقتصادي وتنموي وجيوسياسي، من خلال تحليل عناصر القوة والضعف والفرص والتحديات التي تؤثر على مسار التنمية الوطنية خلال العقود القادمة.

ولا يقتصر التشخيص على دراسة التحديات فقط، بل يركز أيضاً على المزايا التنافسية الفريدة التي تمتلكها ليبيا، والتي يمكن أن تشكل الأساس لانطلاق مرحلة جديدة من النمو والاستقرار والازدهار.

ويمثل هذا التشخيص نقطة الانطلاق التي تُبنى عليها رؤية ليبيا ٢٠٥٠ والمشروعات التحولية المقترحة ضمن مشروع لبدة ٢٠٥٠.

عالم جديد يتشكل

يشهد العالم اليوم تحولات متسارعة وغير مسبوقة.

الوضع الاستراتيجي الراهن

تمتلك ليبيا مجموعة من المقومات الاستراتيجية التي تجعلها من أكثر الدول امتلاكاً للفرص التنموية في المنطقة، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الإمكانات ما زال غير مستغل بالشكل الأمثل.

وتتمثل أبرز هذه المقومات في الموقع الجغرافي الفريد، والموارد الطبيعية الضخمة، والاحتياطيات النفطية والغازية، والصناديق السيادية، والمساحات الواسعة القابلة للتنمية، إضافة إلى الموقع المحوري الذي يربط بين أفريقيا وأوروبا والبحر المتوسط.

وفي المقابل، تواجه الدولة مجموعة من التحديات المرتبطة بتنويع الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز كفاءة المؤسسات، ورفع مستوى الإنتاجية، وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الاتجاهات العالمية والإقليمية الحالية تفتح أمام ليبيا فرصاً تاريخية لإعادة التموضع كمنصة للتجارة والطاقة والاستثمار والخدمات اللوجستية على المستوى الإقليمي والدولي.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الثاني التشخيص الاستراتيجي للدولة الليبية

تحليل نقاط القوة

موقع جغرافي استراتيجي يربط أفريقيا بأوروبا.
احتياطيات كبيرة من النفط والغاز.
أطول ساحل على البحر المتوسط في شمال أفريقيا.
أصول واستثمارات سيادية مهمة.
كثافة سكانية منخفضة مقارنة بالموارد المتاحة.

تحليل نقاط الضعف

الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية.
محدودية التنوع الاقتصادي.
تحديات البنية التحتية في بعض القطاعات.
الحاجة إلى تطوير بيئة الأعمال والاستثمار.
فجوات في التحول الرقمي والإنتاجية.

ليبيا ٢٠٥٠

تحليل الفرص

نمو التجارة الأفريقية.
التوسع في الطاقة المتجددة.
الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.
تطوير الموانئ والمناطق الحرة.
جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية.

تحليل الأهداف

تقلبات أسواق الطاقة العالمية.
المنافسة الإقليمية على الممرات التجارية.
التغيرات المناخية وشح المياه.
الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية.

الخلاصة الاستراتيجية

لا تكمن قوة ليبيا في مواردها الطبيعية فقط، بل في قدرتها على تحويل موقعها الجغرافي وإمكاناتها الاقتصادية إلى منصة إقليمية للتجارة والطاقة والاستثمار والابتكار.
ويمثل هذا الواقع نقطة الانطلاق نحو بناء رؤية وطنية طويلة المدى قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، والموارد إلى قيمة مضافة، والموقع الجغرافي إلى مصدر دائم للقوة والنمو والازدهار.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

ليبيا فى قلب ثلاث دوائر إستراتيجية

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الثالث

العقوبات الدولية وإعادة توحيد الدولة الليبية

من إدارة القيود إلى استعادة السيادة الاقتصادية والمؤسسية

العقوبات ليست ملفًا قانونيًا فقط

العقوبات على ليبيا تشمل حظر السلاح، تجميد أصول، قيود سفر، وتدابير مرتبطة بمنع التصدير غير المشروع للنفط. مجلس الأمن عدّل النظام في القرار ٢٧٦٩ لسنة ٢٠٢٥، ومن ضمنه السماح للمؤسسة الليبية للاستثمار باستثمار احتياطيات نقدية مجمدة في ودائع وأدوات دخل ثابت منخفضة المخاطر بشروط وإجراءات إخطار محددة (United Nations) .

خريطة العقوبات الحالية

١. حظر السلاح.
٢. تجميد الأصول.
٣. قيود على أفراد وكيانات.
٤. رقابة على تصدير النفط غير المشروع.
٥. قيود مصرفية واستثمارية على بعض الأصول السيادية.

الاتحاد الأوروبي كذلك يطبق نظام تدابير تقييدية خاص بليبيا، وتم تعديله في أبريل ٢٠٢٥ لمواءمة بعض التغييرات مع قرارات مجلس الأمن (EUR-Lex) .

أثر العقوبات على الدولة

العقوبات لا تؤثر فقط على الدفاع أو السلاح؛ بل تمتد إلى:

١. قدرة الدولة على تحديث المؤسسة العسكرية.
٢. إدارة الأصول السيادية.
٣. حركة الاستثمار الأجنبي.
٤. مخاطر الامتثال البنكي.
٥. صورة ليبيا أمام الشركاء الدوليين.
٦. قدرة المؤسسات على التعاقد والتحويل والتمويل.

المؤسسة الليبية للاستثمار وملف الأصول المجمدة

إن ملف الأصول السيادية الليبية لا ينبغي التعامل معه باعتباره ملفًا ماليًا فقط، بل كملف سيادة اقتصادية طويل المدى يتطلب حوكمة دولية، شفافية، إدارة مخاطر، واستراتيجية تفاوض تدريجية مع مجلس الأمن والشركاء الدوليين.

قرار ٢٧٦٩ سمح بهامش محدود لإدارة بعض الاحتياطيات النقدية المجمدة عبر أدوات منخفضة المخاطر، لكنه لا يعني رفعًا شاملًا للتجميد (United Nations) .

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الحظر العسكري وإعادة بناء المؤسسة الأمنية

ليس المطلوب كسر، بل بناء مسار قانوني لرفع القيود تدريجيًا عبر:

١. توحيد المؤسسة العسكرية.
٢. ضبط سلاسل القيادة.
٣. تسجيل المخزون العسكري.
٤. منع التسليح الموازي.
٥. إنشاء منظومة رقابة وتدقيق.
٦. طلب استثناءات تدريب ودعم فني عبر القنوات الأممية.

في ٢٠٢٦ أعلن عن تمديد نظام العقوبات حتى أغسطس ٢٠٢٧، مع استثناءات محددة تشمل تدريبًا ومساعدة فنية لإعادة توحيد القطاع الأمني الليبي تحت رقابة مشددة (UNSMIL).

إعادة توحيد ليبيا: المدخل الحقيقي لرفع القيود

العقوبات لن تُرفع بالخطاب السياسي فقط ولكن ستُرفع عندما تثبت الدولة أن لديها:

١. مؤسسة تنفيذية موحدة.
٢. مصرف مركزي موحد فعليًا.
٣. مؤسسة عسكرية وأمنية منضبطة.
٤. إدارة شفافة للأصول السيادية.
٥. رقابة على الحدود والموانئ.
٦. منظومة امتثال دولي.
٧. قدرة على منع تهريب النفط والسلاح.

الإطار القانوني الدولي للعقوبات على ليبيا

وتتضمن:

١. قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)
٢. قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١)
٣. لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة
٤. آلية تجميد الأصول الليبية
٥. آلية مراقبة السلاح
٦. دور الاتحاد الأوروبي في تطبيق العقوبات

رفع القيود الدولية لا يتم بقرار سياسي منفرد، بل عبر استيفاء متطلبات الاستقرار المؤسسي والأمني والمالي وفق قرارات مجلس الأمن والأطر القانونية الدولية.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

خارطة طريق مقترحة لرفع القيود تدريجيًا

المرحلة الأولى (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠) إعادة بناء الثقة الدولية

١. توحيد المؤسسات السيادية.
٢. إنشاء وحدة وطنية للعقوبات والامتثال.
٣. مراجعة الأصول الليبية بالخارج.
٤. إعداد سجل وطني للأصول المجمدة.
٥. فتح حوار رسمي مع لجنة العقوبات.

المرحلة الثانية (٢٠٣٠ – ٢٠٤٠) استعادة السيادة الاقتصادية

١. توسيع صلاحيات إدارة الأصول المجمدة.
٢. بناء حوكمة استثمارية مستقلة.
٣. تطوير تقارير شفافية سنوية.
٤. جذب شركاء ماليين دوليين.

المرحلة الثالثة (٢٠٣٠ – ٢٠٤٠) الانتقال من القيود إلى الشراكة

١. رفع تدريجي للقيود.
٢. عودة ليبيا للأسواق المالية العالمية.
٣. تحويل الأصول السيادية إلى محرك تنمية.
٤. تمويل المشاريع الكبرى من عوائد مستدامة.

من دولة مقيدة إلى دولة موحدة ذات سيادة كاملة

لا يمثل رفع العقوبات هدفًا منفصلًا عن مشروع التحول الوطني، بل هو نتيجة مباشرة لنجاح الدولة الليبية في توحيد مؤسساتها، وتعزيز الحوكمة، وضبط المجال الأمني، وحماية الأصول السيادية. وكلما تقدمت ليبيا في بناء دولة موحدة وقادرة وشفافة، زادت قدرتها على استعادة سيادتها الاقتصادية والمؤسسية تدريجيًا.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الرابع

الأمن القومي والسيادة الوطنية

الأمن كشرط للتنمية

لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة أو جذب الاستثمارات أو تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى في غياب بيئة أمنية مستقرة ومؤسسات سيادية قوية قادرة على حماية الدولة ومقدراتها ومصالحها الاستراتيجية.

القوات المسلحة الليبية ٢٠٥٠

الرؤية تكمن فى بناء قوة عسكرية وطنية حديثة قادرة على:

١. حماية السيادة الوطنية.
٢. تأمين الحدود.
٣. حماية المنشآت الاستراتيجية.
٤. مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
٥. دعم الاستقرار الإقليمي.

الأولويات

١. التحديث التقني.
٢. الدفاع الجوي.
٣. الطائرات بدون طيار.
٤. المراقبة والاستطلاع.
٥. الأمن البحري.

الاستخبارات والأمن الاستراتيجي

الرؤية تكمن فى تطوير منظومة استخباراتيه وطنية متكاملة قادرة على:

١. استشراف التهديدات.
٢. حماية الأمن الوطني.
٣. دعم صناعة القرار.
٤. مكافحة الإرهاب.
٥. حماية الاقتصاد الوطني.

مجالات التطوير

١. الذكاء الاصطناعي.
٢. تحليل البيانات الضخمة.
٣. الأمن السيبراني.
٤. الاستخبارات الاقتصادية.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

أمن الحدود والمجال البحري

ليبيا تمتلك:

- أكثر من ٤٣٠٠ كم حدود برية تقريبًا.
- أكثر من ١٩٠٠ كم ساحل متوسطي

لذلك يجب أن يشمل البرنامج على:

١. أنظمة مراقبة ذكية.
٢. طائرات مسيرة.
٣. مراكز قيادة وتحكم.
٤. مراقبة بحرية متقدمة.
٥. أمن الموانئ.

الأمن السيبراني الوطني

الأهداف:

١. حماية البنية التحتية الرقمية.
٢. حماية المؤسسات السيادية.
٣. حماية الأنظمة المالية.
٤. بناء مركز وطني للأمن السيبراني.
٥. تطوير الكفاءات الوطنية.

الأمن الاقتصادي وحماية الاصول السيادية

يشمل:

١. المؤسسة الليبية للاستثمار.
2. LAIP
٣. المنشآت النفطية.
٤. الموانئ.
٥. البنية التحتية الاستراتيجية.

الهدف:

حماية الثروة الوطنية باعتبارها جزءاً من منظومة الأمن القومي.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

منظومة السيادة الوطنية وإعادة بناء الدولة الليبية

توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية وتطوير الصناعات الدفاعية وأمن الحدود حتى عام ٢٠٥٠

يمثل الأمن القومي الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها الدولة الحديثة، فلا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية أو جذب الاستثمارات أو تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى في بيئة تفتقر إلى الاستقرار المؤسسي والأمني. وتؤكد التجارب الدولية أن الدول التي نجحت في تجاوز مراحل الانقسام والصراع لم تبدأ بإعادة بناء الاقتصاد فقط، بل شرعت أولاً في إعادة بناء مؤسساتها السيادية وتوحيد أجهزتها العسكرية والأمنية وتطوير قدراتها الدفاعية وتعزيز سيطرتها على حدودها ومجالها السيادي.

وفي الحالة الليبية، يرتبط نجاح مشروع التحول الوطني ارتباطاً مباشراً بقدرة الدولة على بناء منظومة سيادية متكاملة تجمع بين المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والصناعات الاستراتيجية ومنظومات حماية الحدود ضمن إطار وطني موحد يخدم جميع الليبيين ويعزز وحدة الدولة واستقرارها.

١. أولاً: توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية
٢. ثانياً: برنامج تطوير الصناعات الدفاعية الوطنية
٣. ثالثاً: المبادرة الوطنية المتكاملة لأمن الحدود وإدارة الهجرة حتى عام ٢٠٥٠

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الرابع — الأمن القومي والسيادة الوطنية

أولاً: توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية

المؤسسة العسكرية كإطار للوحدة الوطنية

تشكل القوات المسلحة في جميع الدول إحدى أهم مؤسسات الدولة وأكثرها قدرة على ترسيخ الهوية الوطنية المشتركة. وعندما تعمل المؤسسة العسكرية وفق عقيدة وطنية موحدة وقيادة مهنية محترفة، فإنها تتحول إلى عامل استقرار ووحدة يتجاوز الاعتبارات الجغرافية والقبلية والسياسية.

ومن هذا المنطلق، فإن إعادة بناء الدولة الليبية تتطلب استكمال مسار توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية ضمن هيكل وطني جامع يضمن وحدة القرار الأمني والعسكري ويحافظ في الوقت نفسه على التوازن الوطني والتمثيل العادل لمختلف مناطق الدولة.

الأهداف الاستراتيجية

١. توحيد القيادة والسيطرة على المستوى الوطني.
٢. بناء عقيدة عسكرية وطنية مشتركة.
٣. تطوير منظومات التدريب والتأهيل.
٤. تعزيز الاحترافية والانضباط المؤسسي.
٥. حماية السيادة الوطنية ووحدة الأراضي الليبية.
٦. دعم الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

مجلس الأمن القومي الليبي

تقترح الرؤية إنشاء مجلس أعلى للأمن القومي يمثل المرجعية العليا للسياسات الدفاعية والأمنية والاستراتيجية للدولة.

ويتولى المجلس:

١. صياغة استراتيجية الأمن القومي.
٢. تنسيق عمل المؤسسات السيادية.
٣. إدارة الأزمات والطوارئ.
٤. حماية المصالح الوطنية العليا.
٥. الإشراف على خطط التحديث والتطوير المؤسسي.
٦. متابعة تنفيذ السياسات الأمنية والدفاعية طويلة المدى.

ويعمل المجلس على ضمان التكامل بين القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والاستخباراتية والمؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية بما يعزز مفهوم الأمن الوطني الشامل.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

ثانياً: برنامج تطوير الصناعات الدفاعية الوطنية

الصناعات الدفاعية كأداة للسيادة والتنمية

لم تعد الصناعات الدفاعية في العالم المعاصر مجرد وسيلة لتلبية الاحتياجات الأمنية، بل أصبحت أحد أهم محركات الابتكار والتقدم ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية. وتشير التجارب الدولية إلى أن العديد من الدول استطاعت استخدام الصناعات الدفاعية كمنصة لتطوير قطاعات التكنولوجيا والهندسة والبحث العلمي والصناعات المتقدمة، بما انعكس بصورة مباشرة على الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية.

الرؤية

بناء قاعدة صناعية دفاعية وطنية حديثة تدعم متطلبات الأمن القومي وتسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير القدرات التقنية والصناعية للدولة.

مسار التطوير المرحلي

المرحلة الأولى: بناء القدرات ونقل المعرفة

في هذه المرحلة يتم التركيز على بناء الكفاءات الوطنية والاستفادة من الخبرات الصناعية الإقليمية والدولية من خلال برامج التدريب والشراكات ونقل التكنولوجيا. كما يمكن للدولة الليبية الاستفادة من المنشآت الصناعية والخبرات المتوفرة خارج حدودها في إطار شراكات استراتيجية تهدف إلى تسريع عملية نقل المعرفة الفنية وبناء القدرات الوطنية، بما يسمح باكتساب الخبرة العملية وتطوير الكوادر قبل الانتقال إلى مراحل التوطين الكامل داخل ليبيا.

وتشمل هذه المرحلة:

- إنشاء هيئة وطنية للصناعات الدفاعية.
- تأسيس مراكز للصيانة والدعم الفني.
- برامج تدريب وتأهيل متخصصة.
- بناء منظومة معايير وجودة وطنية.
- تطوير شراكات تقنية وصناعية إقليمية ودولية.

المرحلة الثانية: التوطين والتوسع الصناعي

بعد استكمال بناء القدرات البشرية والمؤسسية، تبدأ الدولة في نقل مراحل متزايدة من عمليات التجميع والتصنيع والخدمات الفنية إلى داخل ليبيا.

ويشمل ذلك:

- إنشاء مجمعات صناعية متخصصة.
- تطوير الصناعات المساندة.
- إنشاء مراكز للبحث والتطوير و دعم الابتكار والتطوير التقني.
- رفع نسبة المكون المحلي.

المرحلة الثالثة: الريادة التقنية والصناعية

تهدف هذه المرحلة إلى بناء قطاع صناعي متقدم يعتمد على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة ويخدم احتياجات الدولة ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

PROJECT LEPTIS 2050 Libya National Strategic Transformation Program

ثالثاً: المبادرة الوطنية المتكاملة لأمن الحدود وإدارة الهجرة حتى عام ٢٠٥٠

الحدود الليبية كأصل استراتيجي

تمتلك ليبيا موقعاً جغرافياً فريداً يجعلها نقطة التقاء بين أفريقيا والعالم العربي وأوروبا، كما تمتد حدودها البرية عبر آلاف الكيلومترات مع عدد من الدول الأفريقية والعربية، إضافة إلى ساحل طويل على البحر المتوسط.

ويمثل هذا الموقع فرصة استراتيجية كبيرة، لكنه يفرض في الوقت نفسه تحديات أمنية واقتصادية وإنسانية تتطلب حلولاً حديثة ومستدامة.

الرؤية

تحويل الحدود الليبية من مناطق عبور ومخاطر إلى مناطق سيادة وتنمية واستقرار تدعم الأمن القومي والنمو الاقتصادي.

منظومة الحدود الذكية: تعتمد المبادرة على إنشاء شبكة وطنية متكاملة تشمل:

1. أنظمة مراقبة إلكترونية متقدمة.
2. كاميرات حرارية بعيدة المدى.
3. رادارات أرضية وبحرية.
4. أنظمة استشعار ذكية.
5. مراكز قيادة وتحكم متكاملة.
6. منصات تحليل بيانات تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

المراقبة الجوية والاستطلاع: يشمل البرنامج تطوير قدرات المراقبة الجوية عبر:

1. الطائرات بدون طيار.
2. أنظمة الاستطلاع الحديثة.
3. المراقبة الفضائية.
4. التحليل اللحظي للمعلومات.

الأمن البحري والساحلي: يركز البرنامج على حماية الساحل الليبي والمياه الإقليمية من خلال:

1. تطوير قوات خفر السواحل.
2. تحديث منظومات المراقبة البحرية.
3. تعزيز أمن الموانئ والمنشآت الساحلية.
4. مكافحة التهريب والجريمة المنظمة.

الإدارة المتكاملة للهجرة: تسعى المبادرة إلى تطوير نموذج حديث لإدارة الهجرة يعتمد على:

1. التسجيل البيومتري.
2. قواعد بيانات وطنية موحدة.
3. أنظمة إلكترونية للمتابعة والتنسيق.
4. التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية.
5. احترام الالتزامات الإنسانية والقانونية.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الرابع — الأمن القومي والسيادة الوطنية

تنمية المناطق الحدودية: تؤكد الرؤية أن الأمن المستدام لا يتحقق عبر الوسائل الأمنية فقط، بل من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحدودية.

ولهذا تشمل المبادرة:

1. إنشاء مناطق اقتصادية حدودية.
2. تطوير البنية التحتية والخدمات.
3. دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. توفير فرص العمل للشباب.
5. تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار.

الخلاصة الاستراتيجية

إن بناء ليبيا الحديثة يتطلب منظومة سيادية متكاملة تجمع بين الأمن والتنمية والتكنولوجيا والمؤسسات الوطنية القوية. فالدولة القادرة على حماية حدودها، وتوحيد مؤسساتها، وتطوير قدراتها الصناعية والتقنية، هي الدولة الأكثر قدرة على جذب الاستثمار وتحقيق الاستقرار وضمان الازدهار طويل الأمد.

ومن هذا المنطلق، تمثل منظومة توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية، وتطوير الصناعات الدفاعية الوطنية، وتعزيز أمن الحدود والهجرة، أحد الأعمدة الرئيسية لتحقيق رؤية ليبيا ٢٠٥٠ وبناء دولة مستقرة وقوية وقادرة على حماية مصالحها الوطنية في عالم سريع التغير.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الرابع
الأمن القومي والسيادة الوطنية

خريطة الأمن القومي الليبي الموحد

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الخامس

رؤية ليبيا ٢٠٥٠ والركائز الاستراتيجية للتحول الوطني

في عالم يشهد تحولات متسارعة في موازين القوة الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية، لم يعد التخطيط للمستقبل خيارًا، بل أصبح ضرورة وطنية لضمان الاستقرار والازدهار وتعزيز القدرة التنافسية للدول.

وانطلاقًا من المقومات الاستراتيجية التي تمتلكها ليبيا، ومن الفرص المتاحة خلال العقود القادمة، يقدم مشروع لبدة ٢٠٥٠ رؤية وطنية طويلة المدى تهدف إلى بناء دولة حديثة، واقتصاد متنوع، ومجتمع مزدهر، ومكانة إقليمية ودولية تليق بتاريخ ليبيا وإمكاناتها.

ولا تقتصر هذه الرؤية على تحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل تسعى إلى إحداث تحول شامل يشمل الاقتصاد والتعليم والطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا وجودة الحياة والحوكمة والاستدامة.

الأهداف الاستراتيجية الكبرى

١. تنويع الاقتصاد الوطني.
٢. زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية.
٣. تحويل ليبيا إلى مركز لوجستي إقليمي.
٤. تعزيز الأمن الغذائي والمائي.
٥. بناء اقتصاد رقمي متقدم.
٦. التحول نحو الطاقة النظيفة.
٧. رفع جودة الحياة والخدمات.
٨. تعزيز مكانة ليبيا الدولية.

رؤية ليبيا ٢٠٥٠

أن تصبح ليبيا بحلول عام ٢٠٥٠ مركزًا إقليميًا رائدًا للتجارة والطاقة والاستثمار والابتكار، وجسرًا استراتيجيًا يربط أفريقيا بالعالم العربي وأوروبا، واقتصادًا متنوعًا يقوده الإنسان والمعرفة والاستدامة.

الرسالة الوطنية

توظيف الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والاستثمارات السيادية ورأس المال البشري لبناء اقتصاد منتج ومتنوع يحقق الازدهار المستدام للأجيال الحالية والقادمة.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الركائز الاستؤاتيجية للتحول الوطني

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

مؤشرات النجاح المستهدفة بحلول عام ٢٠٥٠

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الخامس رؤية ليبيا ٢٠٥٠ والركائز الاستراتيجية للتحول الوطني

ليبيا ٢٠٥٠ في صورة واحدة

١. التجارة.
٢. الطاقة.
٣. الموانئ.
٤. التكنولوجيا.
٥. التعليم.
٦. السياحة.
٧. الصناعة.
٨. الزراعة.

الخلاصة الاستراتيجية

لا تستهدف رؤية ليبيا ٢٠٥٠ بناء اقتصاد أكبر فقط، بل بناء دولة أكثر قدرة على المنافسة، وأكثر استدامة، وأكثر تأثيرًا في محيطها الإقليمي والدولي. وتمثل هذه الرؤية الإطار الذي ستنبثق منه المشاريع التحولية الكبرى التي تشكل جوهر مشروع لبدة ٢٠٥٠.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل السادس

المشاريع التحولية الكبرى

عبر التاريخ، لم تكن التحولات الكبرى التي شهدتها الأمم نتاج السياسات العامة وحدها، بل جاءت نتيجة تنفيذ مشاريع استراتيجية عملاقة أعادت تشكيل الاقتصاد والمجتمع وموقع الدولة في النظام الدولي. فكما غيرت قناة السويس مكانة مصر، وحولت موانئ سنغافورة دولة صغيرة إلى مركز عالمي للتجارة، وكما صنعت المناطق الاقتصادية الخاصة نهضة الصين الحديثة، فإن ليبيا تحتاج اليوم إلى مشاريع تحولية كبرى تكون قاطرة التنمية خلال العقود القادمة.

تمتلك ليبيا جميع المقومات اللازمة لإطلاق هذه المشاريع؛ فهي تقع في قلب أحد أهم المواقع الجيوسياسية في العالم، وتملك أطول ساحل على البحر المتوسط في أفريقيا، واحتياطيات ضخمة من النفط والغاز، وإمكانات استثنائية في الطاقة الشمسية، ومساحات واسعة قابلة للتنمية، إضافة إلى موقع يجعلها البوابة الطبيعية بين أفريقيا وأوروبا والعالم العربي.

ومن هنا تنطلق فلسفة مشروع ليبيا ٢٠٥٠، التي تقوم على الانتقال من اقتصاد يعتمد على استخراج الموارد إلى اقتصاد يقوده الاستثمار والإنتاج والابتكار والخدمات اللوجستية والمعرفة.

وتتمثل المشاريع التحولية الكبرى المقترحة فيما يلي:

أولاً: مشروع ليبيا للتجارة واللوجستيات الإقليمية

يهدف هذا المشروع إلى تحويل ليبيا إلى مركز إقليمي للتجارة والنقل والخدمات اللوجستية بين القارات الثلاث.

ويشمل المشروع:

- تطوير الموانئ البحرية الرئيسية.
- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة.
- ربط الموانئ بالمدن الداخلية.
- إعادة إحياء مشروع السكك الحديدية.
- تطوير المطارات الدولية ومراكز الشحن الجوي.
- إنشاء مراكز لوجستية حديثة على طول الممرات التجارية.

ومن المتوقع أن يجعل هذا المشروع ليبيا واحدة من أهم بوابات التجارة في حوض المتوسط والقارة الأفريقية.

PROJECT LEPTIS 2050 Libya National Strategic Transformation Program

ثانياً: مشروع ليبيا للطاقة والهيدروجين الأخضر

يشهد العالم تحولاً جذرياً في قطاع الطاقة مع التوجه نحو مصادر الطاقة النظيفة وخفض الانبعاثات الكربونية.

وتملك ليبيا واحداً من أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية استثنائية في إنتاج الكهرباء النظيفة والهيدروجين الأخضر.

ويشمل المشروع:

- إنشاء محطات طاقة شمسية عملاقة.
- تطوير مشاريع طاقة الرياح.
- إنتاج الهيدروجين الأخضر للتصدير.
- تحديث شبكات الكهرباء الوطنية.
- إنشاء مناطق صناعية مرتبطة بالطاقة النظيفة.

ويستهدف المشروع الحفاظ على مكانة ليبيا كدولة طاقة عالمية خلال عصر ما بعد النفط.

ثالثاً: مشروع التحول الرقمي والاقتصاد المعرفي

لم تعد الثروة الحقيقية للدول تقاس فقط بالموارد الطبيعية، بل أصبحت تقاس بقدرتها على إنتاج المعرفة والابتكار.

ولهذا يهدف المشروع إلى بناء اقتصاد رقمي حديث يعتمد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية.

ويشمل:

1. رقمنة الخدمات الحكومية.
2. إنشاء بنية تحتية رقمية متقدمة.
3. دعم الشركات الناشئة.
4. إنشاء مراكز بيانات وطنية.
5. تطوير برامج الذكاء الاصطناعي.
6. دعم الصناعات التقنية المتقدمة.
7. ويُتوقع أن يشكل الاقتصاد الرقمي أحد أهم مصادر النمو في ليبيا بحلول عام ٢٠٥٠.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

رابعاً: مشروع الأمن الغذائي والمائي المستدام

تُعد قضية الأمن الغذائي من أكبر التحديات العالمية خلال العقود المقبلة، خاصة في ظل التغيرات المناخية والنمو السكاني.

ويهدف المشروع إلى:

- تحديث القطاع الزراعي.
- التوسع في الزراعة الذكية.
- تطوير تقنيات تحلية المياه.
- رفع كفاءة استخدام الموارد المائية.
- دعم الصناعات الغذائية الوطنية.
- تحقيق مستويات متقدمة من الاكتفاء الذاتي.

ويؤسس المشروع لاقتصاد أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة الأزمات العالمية.

خامساً: مشروع السياحة الوطنية والحكومة الذكية

تمتلك ليبيا واحدة من أغنى الثروات الحضارية والتاريخية في منطقة البحر المتوسط.

وتضم مواقع أثرية عالمية وشواطئ ممتدة وصحارى فريدة وتراثاً ثقافياً غنياً يمكن أن يشكل ركيزة اقتصادية مهمة.

ويشمل المشروع:

- تطوير المواقع الأثرية.
- إنشاء وجهات سياحية عالمية.
- تحديث البنية التحتية السياحية.
- دعم الاستثمار في القطاع السياحي.
- تطبيق نموذج الحكومة الذكية.
- التحول الكامل نحو الخدمات الرقمية.

ويسهم هذا المشروع في تنويع الاقتصاد الوطني ورفع جودة الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

حجم الاستثمار المتوقع

المشروع	الاستثمار
التجارة واللوجستيات	١٢٠ مليار دولار
الطاقة والهيدروجين	١٥٠ مليار دولار
التحول الرقمي	٣٠ مليار دولار
الأمن الغذائي	٦٠ مليار دولار
السياحة الذكية	٤٠ مليار دولار

الأثر الاقتصادي المتوقع

١. أكثر من ٢ مليون فرصة عمل.
٢. مضاعفة الناتج المحلي عدة مرات.
٣. رفع الصادرات غير النفطية.
٤. تحويل ليبيا الى مركز إقليمي.
٥. تعزيز الإيرادات السيادية المستدامة.

الخلاصة

إن هذه المشاريع لا تمثل مجرد استثمارات منفصلة، بل تشكل منظومة متكاملة لإعادة بناء الاقتصاد الليبي على أسس حديثة ومستدامة. وعندما تعمل هذه المشاريع بصورة متوازية ومترابطة، فإنها ستقود ليبيا نحو تحقيق رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٥٠، وتضعها في موقع متقدم بين الاقتصادات الصاعدة في أفريقيا والعالم العربي وحوض البحر المتوسط.

إن نجاح هذه المشاريع سيعني انتقال ليبيا من دولة تعتمد على تصدير الموارد الخام إلى دولة تصدر الطاقة والمعرفة والخدمات والابتكار، وتصبح مركزاً إقليمياً مؤثراً في التجارة والاستثمار والتنمية المستدامة.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل السابع

نموذج التمويل والاستثمار الوطني

لا يمكن لأي رؤية وطنية طموحة أن تتحول إلى واقع ملموس دون وجود نموذج تمويلي واستثماري قادر على توفير الموارد المالية اللازمة للتنفيذ. فالرؤى الكبرى لا تُقاس فقط بجودة أهدافها، بل بقدرتها على تأمين التمويل المستدام وتحويل الخطط إلى مشاريع قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

وتستند رؤية ليبيا ٢٠٥٠ إلى حقيقة مهمة مفادها أن ليبيا لا تبدأ من نقطة الصفر، بل تمتلك بالفعل أدوات مالية واستثمارية وسيادية تعد من بين الأكبر في المنطقة، وهو ما يمنحها قدرة استثنائية على تمويل التحول الوطني إذا ما أديرت هذه الأدوات ضمن إطار استراتيجي موحد وواضح.

ويعتمد نموذج التمويل والاستثمار الوطني المقترح على أربعة محاور رئيسية:

1. دور المؤسسة الليبية للاستثمار(LIA)
2. دور محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار(LAIP)
3. الشراكات الاستثمارية المحلية والدولية
4. مصادر التمويل المستقبلية.

أولاً: دور المؤسسة الليبية للاستثمار(LIA)

تمثل المؤسسة الليبية للاستثمار أكبر أداة سيادية تمتلكها الدولة الليبية، حيث تدير أصولاً واستثمارات موزعة على عدة قارات وقطاعات اقتصادية متنوعة.

وفي إطار رؤية ليبيا ٢٠٥٠، لا يقتصر دور المؤسسة على الحفاظ على الثروة السيادية وتنميتها، بل يمتد ليشمل المساهمة في تمويل التحول الاقتصادي الوطني.

ويشمل دور المؤسسة:

1. دعم المشاريع الاستراتيجية الكبرى.
2. الاستثمار في القطاعات المستقبلية.
3. جذب المستثمرين الدوليين.
4. توفير الضمانات الاستثمارية.
5. إنشاء صناديق استثمار مشتركة.
6. تمويل مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية.

كما يمكن للمؤسسة أن تصبح الذراع الاستثماري الرئيسي للدولة في تنفيذ المشاريع الوطنية طويلة الأجل.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

ثانياً: دور محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار(LAIP)

تمتلك محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار شبكة واسعة من الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية داخل القارة الأفريقية.

وتمنح هذه الميزة ليبيا فرصة استثنائية لتوسيع حضورها الاقتصادي في الأسواق الأفريقية سريعة النمو.

ويتمثل الدور المستقبلي للمحفظة في:

1. تعزيز النفوذ الاقتصادي الليبي داخل أفريقيا.
2. تطوير الممرات التجارية الإقليمية.
3. دعم الاستثمارات الزراعية والغذائية.
4. المساهمة في مشاريع النقل واللوجستيات.
5. فتح أسواق جديدة أمام القطاع الخاص الليبي.
6. بناء شراكات اقتصادية طويلة الأجل.

وبذلك تصبح المحفظة أداة استراتيجية لتعزيز العمق الأفريقي لليبيا وتحويله إلى قوة اقتصادية حقيقية.

ثالثاً: الشراكات الاستثمارية

تؤكد التجارب الدولية أن التنمية الشاملة لا تعتمد على التمويل الحكومي وحده، بل تحتاج إلى شراكات واسعة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمستثمرين المحليين والدوليين.

ولهذا تعتمد رؤية ليبيا ٢٠٥٠ على نموذج الشراكة الاستثمارية باعتباره أحد أهم أدوات التنفيذ.

ويشمل ذلك:

1. الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص.(PPP)
2. الشراكات مع الصناديق السيادية العالمية.
3. الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية.
4. الشراكات مع الشركات العالمية الرائدة.
5. الشراكات مع المستثمرين العرب والأفارقة.

ويسهم هذا النموذج في تخفيف العبء المالي على الدولة وتسريع تنفيذ المشاريع الكبرى.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

رابعاً: مصادر التمويل المستقبلية

يعتمد نموذج التمويل الوطني على تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية فقط.

وتشمل المصادر الرئيسية:

1. الإيرادات النفطية والغازية.
2. عوائد الاستثمارات السيادية.
3. الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
4. السندات والصكوك التنموية.
5. التمويل التنموي الدولي.
6. الشراكات الاستثمارية طويلة الأجل.
7. العوائد المستقبلية للمشاريع التحولية الكبرى.

ويهدف هذا التنويع إلى بناء نموذج مالي أكثر استقراراً وقدرة على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

مصدر التمويل	الحجم المتوقع	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني
المؤسسة الليبية للاستثمار LIA	١٠٠ مليار دولار	LIA	٢٠٢٥–٢٠٥٠
محفظة ليبيا أفريقيا LAIP	٥٠ مليار دولار	LAIP	٢٠٢٥–٢٠٥٠
استثمارات أجنبية مباشرة	٢٠٠ مليار دولار	هيئة الاستثمار	٢٠٢٥–٢٠٥٠
شراكات PPP	١٠٠ مليار دولار	حكومي و خاص	٢٠٢٨–٢٠٥٠
مؤسسات التمويل الدولية	٥٠ مليار دولار	وزارة المالية	٢٠٣٠–٢٠٥٠

الاستثمارات المستهدفة حتى عام ٢٠٥٠

تستهدف رؤية ليبيا ٢٠٥٠ جذب استثمارات تتجاوز ٥٠٠ مليار دولار على مدى خمسة وعشرين عاماً موزعة على القطاعات الاستراتيجية الرئيسية.

وتشمل:

1. البنية التحتية والنقل.
2. الطاقة التقليدية والمتجددة.
3. الهيدروجين الأخضر.
4. التكنولوجيا والتحول الرقمي.
5. الأمن الغذائي والزراعة.
6. السياحة والثقافة.
7. التعليم والصحة.
8. المناطق الاقتصادية الخاصة.

الخلاصة

إن نجاح مشروع ليبيا ٢٠٥٠ لا يعتمد على توفر الموارد فقط، بل على حسن توظيفها ضمن نموذج مالي واستثماري متكامل يجمع بين قوة الأصول السيادية الليبية وقدرات القطاع الخاص والشراكات الدولية.

وعندما تعمل المؤسسة الليبية للاستثمار، ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليون ضمن رؤية وطنية موحدة، فإن ليبيا ستكون قادرة على تمويل تحولها الاقتصادي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية دون الاعتماد المفرط على النفط وحده.

ويمثل هذا النموذج حجر الأساس لبناء اقتصاد متنوع ومستدام قادر على تحقيق الازدهار للأجيال القادمة وتعزيز مكانة ليبيا كقوة اقتصادية إقليمية بحلول عام ٢٠٥٠.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الفصل الثامن

خارطة الطريق التنفيذية (٢٠٢٥ – ٢٠٥٠)

إن الرؤى الوطنية الكبرى لا تتحقق بمجرد صياغة الأهداف والطموحات، بل تحتاج إلى خارطة طريق واضحة تحدد المراحل الزمنية والمسؤوليات والمؤشرات وآليات التنفيذ والمتابعة. ولذلك تم تصميم خارطة الطريق التنفيذية لمشروع ليبيا ٢٠٥٠ لتكون إطاراً عملياً يربط بين الرؤية الاستراتيجية والتنفيذ الواقعي على الأرض.
وتقوم هذه الخارطة على مبدأ التدرج المرحلي، بحيث يتم بناء القدرات والمؤسسات والبنية التحتية بصورة متكاملة تضمن استدامة النتائج وتحقيق الأهداف الوطنية طويلة المدى.

أولاً: مراحل التنفيذ

المرحلة الأولى (٢٠٢٥ – ٢٠٣٠) مرحلة الاستقرار وإعادة البناء

الأهداف الرئيسية:

١. استكمال توحيد مؤسسات الدولة.
٢. تعزيز الاستقرار الأمني والسياسي.
٣. إصلاح التشريعات الاقتصادية والاستثمارية.
٤. إطلاق المشاريع الوطنية ذات الأولوية.
٥. تحديث البنية التحتية الأساسية.
٦. تحسين الخدمات العامة.

المخرجات المستهدفة:

١. رفع مستوى الثقة المحلية والدولية.
٢. زيادة تدفقات الاستثمار.
٣. تحسين بيئة الأعمال.
٤. تعزيز الاستقرار المؤسسي.

المرحلة الثانية (٢٠٣٠ – ٢٠٤٠) مرحلة الانطلاق والتنويع الاقتصادي

الأهداف الرئيسية:

١. التوسع في المشاريع التحولية الكبرى.
٢. تنمية القطاعات غير النفطية.
٣. تعزيز الاقتصاد الرقمي.
٤. تطوير التعليم والتدريب.
٥. التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة.
٦. تطوير الموانئ والمناطق الاقتصادية.

المخرجات المستهدفة:

١. نمو اقتصادي متسارع.
٢. زيادة مساهمة القطاع الخاص.
٣. خلق فرص عمل واسعة.
٤. ارتفاع الصادرات غير النفطية.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

المرحلة الثالثة (٢٠٤٠ – ٢٠٥٠) مرحلة الريادة الإقليمية

الأهداف الرئيسية:

١. ترسيخ مكانة ليبيا كمركز إقليمي.
٢. قيادة مشاريع الطاقة المستقبلية.
٣. تعزيز الاقتصاد المعرفي.
٤. التوسع في الاستثمارات الدولية.
٥. تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

المخرجات المستهدفة:

١. اقتصاد متنوع ومستدام.
٢. مكانة إقليمية مؤثرة.
٣. ارتفاع مستويات الدخل والإنتاجية.
٤. تصنيف متقدم عالمياً في مؤشرات التنافسية.

ثانياً: مؤشرات الأداء الوطنية لقياس مدى نجاح مشروع ليبيا ٢٠٥٠.

يتم اعتماد مجموعة من المؤشرات الاستراتيجية الرئيسية:

١. المؤشر | المستهدف بحلول ٢٠٥٠.
٢. مساهمة القطاعات غير النفطية = أكثر من ٦٠%.
٣. الطاقة المتجددة = ٤٠%.
٤. الاقتصاد الرقمي = ١٥% من الناتج المحلي.
٥. الصادرات غير النفطية = خمسة أضعاف المستوى الحالي.
٦. ترتيب سهولة الأعمال = ضمن أفضل ٥٠ دولة.
٧. معدل البطالة = أقل من ٧%.
٨. حجم الاستثمار الأجنبي المباشر = مضاعفة مستمرة.
٩. نسبة الخدمات الحكومية الرقمية = ١٠٠%

ثالثاً: إدارة المخاطر

تدرك رؤية ليبيا ٢٠٥٠ أن تنفيذ أي مشروع وطني طويل الأجل يواجه تحديات ومخاطر متعددة، ولذلك تعتمد الخطة على إدارة استباقية للمخاطر.

أبرز المخاطر المحتملة:

١. عدم الاستقرار السياسي.
٢. تقلب أسعار النفط.
٣. التوترات الإقليمية والدولية.
٤. تأخر تنفيذ المشاريع الكبرى.
٥. ضعف التنسيق المؤسسي.
٦. التغيرات المناخية والضغوط البيئية.

إجراءات المعالجة:

١. تعزيز الحوكمة المؤسسية.
٢. تنويع الاقتصاد.
٣. بناء احتياطيات مالية استراتيجية.
٤. تطوير نظم المتابعة والتقييم.
٥. تعزيز الشراكات الدولية.
٦. الاستثمار في رأس المال البشري.

رابعاً: الكلمة الختامية

إن مشروع ليبيا ٢٠٥٠ ليس مجرد وثيقة تخطيطية أو رؤية نظرية، بل هو دعوة وطنية لبناء مستقبل جديد يستند إلى تاريخ ليبيا العريق وإمكاناتها الهائلة وموقعها الاستراتيجي الفريد.

إن الأجيال القادمة لن تتذكر حجم التحديات التي واجهتها ليبيا، بل ستتذكر القرارات التي اتخذها الليبيون لبناء وطن أكثر قوة واستقراراً وازدهاراً.

تمتلك ليبيا اليوم جميع المقومات اللازمة لصناعة هذا المستقبل: الموقع، والموارد، والثروة السيادية، والطاقة البشرية، والعمق الحضاري.

ويبقى العنصر الحاسم هو الإرادة الوطنية والرؤية الواضحة والقدرة على التنفيذ.

إن ليبيا ٢٠٥٠ ليست حلماً بعيد المنال، بل مشروعاً وطنياً قابلاً للتحقق إذا توحدت الجهود حول هدف واحد:

بناء دولة قوية،
واقتصاد مزدهر،
ومجتمع مستقر،
ومكانة إقليمية ودولية تليق بتاريخ ليبيا ومستقبلها.

ليبيا ٢٠٥٠
إرثٌ عظيم...
ورؤيةٌ للمستقبل...
ومشروعٌ لوطنٍ يستحق الأفضل.

PROJECT LEPTIS 2050
Libya National Strategic Transformation Program

الخاتمة

مشروع لبدة ٢٠٥٠

يمثل مشروع (LEPTIS ٢٠٥٠) تصوراً استراتيجياً طويل المدى لمستقبل ليبيا، يستند إلى قراءة واقعية للتحديات الراهنة وإلى فهم عميق للفرص التي تمتلكها الدولة الليبية على المستويات الاقتصادية والجغرافية والبشرية والمؤسسية.

لقد سعى هذا المشروع إلى تقديم إطار متكامل يجمع بين الرؤية والطموح من جهة، والواقعية وقابلية التنفيذ من جهة أخرى، من خلال طرح مسارات واضحة للتنمية الاقتصادية، وتعزيز الأمن القومي، وتطوير البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار، وبناء مؤسسات أكثر كفاءة واستدامة.

إن نجاح أي رؤية وطنية لا يرتبط فقط بوفرة الموارد أو حجم الإمكانات، بل بقدرة المؤسسات على العمل المشترك، واستمرارية التخطيط، وتبني ثقافة الإنجاز على المدى الطويل. ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل ليبيا سيظل مرهوناً بقدرتها على توحيد الجهود الوطنية وتوظيف مواردها وموقعها الاستراتيجي لتحقيق التنمية والاستقرار والازدهار.

لا يدّعي هذا المشروع امتلاك جميع الإجابات، لكنه يهدف إلى المساهمة في بناء حوار وطني واستراتيجي حول مستقبل ليبيا، وإبراز الفرص الكامنة التي يمكن أن تشكل أساساً لمرحلة جديدة من النمو والتكامل الإقليمي والتنافسية الدولية.

ويبقى الهدف النهائي واضحاً:
بناء دولة ليبية موحدة، مستقرة، مزدهرة، وقادرة على استعادة مكانتها الطبيعية كجسر استراتيجي بين أفريقيا والعالم العربي وأوروبا بحلول عام ٢٠٥٠.

PROJECT LEPTIS 2050
A Strategic Vision for Libya's Future

PROJECT

LEPTIS 2050

LIBYA NATIONAL STRATEGIC
TRANSFORMATION PROGRAM

LEGACY · TRANSFORMATION · PROSPERITY

SHADWICK
HOLDING PLC
EST. 2009

www.shadwick.co.uk